

متابعة

للمرة الثانية، تجد القوى المشاركة في حكومة «كلنا للوطن، كلنا للعمل» نفسها مضطرة إلى النظر في المقاربة التي يطرحها وزير العمل لتحقيق مفهوم «الأجر الاجتماعي». فقرار زيادة الأجور الأخير بات على قاب قوسين أو أدنى من السقوط مجدداً، بفعل حركة الاحتجاج الواسعة التي عبّرت عنها هيئة التنسيق النقابية، وبفعل إعادة التفاوض إزاء هذا القرار التي قررها حزب الله، وكذلك بداية التراجع لدى رئيس الحكومة

تصحيح الأجور: الثالثة ثابتة

حزب الله يتموضع إلى جانب نحاس و«التنسيق» تربك هيقاتي

وقال «ما حصل في مجلس الوزراء هو أن الوزير نحاس قدم مجموعة قوانين ومراسيم تحتاج إلى وقت لدراستها، لأن فيها ما هو متعلق بوزارات متعددة أو بتبعات مالية أو بقوانين، ونحن نؤيد المشروع بالكامل، لكن مشروع الوزير نحاس لم يطرح على التصويت، وإن ما طرح على التصويت هو اقتراح من رئيس الحكومة وذكر أنه جاء بناءً على تفاهم مع النقابات العمالية وأرباب العمل. وتبين في ما بعد أن الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابية أعلننا موقفاً سلبياً تجاه ما أقره مجلس الوزراء، ونحن نتبنى مطالب العمال بالكامل، ومع القواعد العمالية ولنسنا ضدها».

أعاد حزب الله تموضعه في ملف تصحيح الأجور، وحسم موقفه إلى جانب المقاربة التي يطرحها وزير العمل، شربل نحاس، فقد صرح وزير الزراعة حسين الحاج حسن، خلال لقاء أمس مع هيئات نقابية ومع جمعية التجار في مكتب كتلة نواب بعلبك الهرمل في بعلبك، «أن الحد الأدنى للأجور الحالي غير كاف على الإطلاق، والزيادة التي أقرها مجلس الوزراء غير كافية ولا تتلاءم مع كلفة المعيشة»، معلناً «دعم مشروع الوزير شربل نحاس بالكامل»، ومؤكداً «عدم وجود أي تمايز أو تناقض مع مواقف كتلت التغيير والإصلاح، وأن تحالف حزب الله مع التيار الوطني الحر ونوابه ووزرائه ثابت وراسخ».

وطالب بـ«متابعة الحوار بين العمال وأرباب العمل ورئيس الحكومة ووزير العمل الذي ينبغي أن يكون حاضراً وشريكاً أساسياً في هذا الحوار». موقف حزب الله، الذي عبّر عنه الحاج حسن، جاء بعد مراجعة لما سمي خطبة التصويت في مجلس الوزراء لمصلحة قرار يتناقض كلياً مع المقاربة التي طرحها وزير العمل، والتي تتضمن تصحيحاً للأجر (بنسبة 17%) ودعم حكومياً له (بنسبة 9%) لتتجاوز قيمة التصحيح قليلاً ما أقره مجلس الوزراء في قراره الأول (إذ إن الزيادة بحسب مقاربة نحاس ستتراوح ما بين 250 ألف ليرة حداً أدنى و353 ألف ليرة حداً أقصى)، وسيتم ذلك بما

600

الف ليرة

هو الحد الأدنى للأجور الذي قرره مجلس الوزراء، إلا أن هيئة التنسيق النقابية وجدت أن قرار مجلس الوزراء يخلق حدين أدنيين للأجور، واحد بهذه القيمة لمن سيدخلون إلى العمل بعد صدور المرسوم، وآخر بقيمة 650 ألف ليرة لمن دخلوا إلى العمل قبل صدور المرسوم!

ملاحظات هيئة التنسيق النقابية

جاء في مذكرة هيئة التنسيق النقابية إلى الرئيس نجيب ميقاتي (الصورة) أن زيادة الحد الأدنى للأجور تراجعت بنسبة 50% عن القرار الأول، حيث كانت الزيادة 200 ألف ليرة فأصبحت 100 ألف. كما جاءت نسبة الزيادة على الحد الأدنى للأجور (20%) وهي أقل من نسبة الزيادة (30%) التي طاولت الراتب الأعلى منه، لتعود فتتخلف عن الراتب الأعلى الذي يليه فتصبح 20%: وهكذا تأتي النسب المنوية متراجعة نزولاً فصعوداً فنزولاً، من دون أن يحكم هذه الزيادة أي منطق، وهي سابقة في تاريخ تصحيح الأجور. فأصبحت رواتب أعداد كبيرة من الأجراء والموظفين وأجورهم بفعل هذا القرار أدنى مما كانت عليه في القرار السابق.



قطاعات

نقل

اتصالات

5,2 ملايين مسافر عبر المطار حتى ت²

نما بنسبة 42%. أمّا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2009، فيبلغ معدل النمو 14,2%. وفي تشرين الثاني وحده من عام 2011، سجلت حركة الوصول والمغادرة نمواً بنسبة 0,83% و0,3% على التوالي، فيما بلغ عدد مسافري الترانزيت 4524 مسافراً.

جغرافياً، توضح إحصاءات المطار التي أوردها قسم الأبحاث في «بنك لبنان والمهجر» في نشرته الأسبوعية الأخيرة، أن عدد الوافدين إلى المطار من طريق الإمارات العربية المتحدة تصدر اللائحة في تشرين الثاني بنسبة 18,9%، يليه عدد الوافدين عبر السعودية وفرنسا بنسبة 15,48% و8,22% على التوالي.

ووفقاً لبيانات وزارة السياحة، تقلص عدد السياح الوافدين إلى لبنان بنسبة 24,4% حتى تشرين الأول الماضي، وبلغ 1,4 مليون سائح، مع العلم أن عام 2010 كان قياسياً من المنظر السياحي؛ إذ تدفق إلى البلاد أكثر من 2,1 مليون سائح. (الأخبار)

رغم أن خسارة لبنان السياحية من الاضطرابات المحلية والإقليمية ستبلغ 300 ألف وافد على الأرجح في عام 2011، إلا أن الحركة عبر مطار بيروت الدولي تسجل أرقاماً إيجابية، مدعومة بزيارات المغتربين الذين يتوافدون تحديداً عبر هذا المرفق.

فقد نما عدد المسافرين عبر المطار بنسبة 1,57% خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الجاري، وبلغ 5,203 ملايين مسافر، وهو أعلى مستوى مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، بحسب البيانات التي نشرتها إدارة المطار أخيراً. ونما العدد الإجمالي للوافدين بنسبة 1,71% إلى 2,57 مليون وافد، فيما ارتفع عدد المغادرين بنسبة أقل بلغت 0,85%، وأصبح 2,59 مليون. أمّا اللافت، فهو ارتفاع عدد مسافري الترانزيت (حيث يكون المطار اللبناني نقطة تحويل الرحلات) بنسبة 44,5% إلى 53328 مسافر؛ ما يُمثل 1,02% من الإجمالي. ويُشار إلى أنه مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2008، يكون عدد المسافرين عبر مطار بيروت قد

تحصيل ضرائب الدولة: هل يُطبّق القانون؟

باريس نسخة من عقد المصالحة مخالفة للمسودة التي اتفق عليها في بيروت؛ إذ أُضيف إلى النسخة الموقعة بندان: الأول يُعفي الشركتين من تلك الضرائب، أي يفوت على الخزينة مبلغاً يفوق 72,7 مليار ليرة. والثاني، يقضي بأن الخلل في تنفيذ الاتفاق حرقياً يتيح للشركتين المطالبة بالمبالغ التي نص عليها التحكيم الدولي، وهي أكبر من التي يتضمنها اتفاق المصالحة. ولعلاج الخلل، قرّر مجلس الوزراء في تشرين الأول الماضي إصدار تكليف بالضرائب على الشركتين لإجبارهما على دفع المستحقات. ولكن قراره غداً قد يقضي بإلغاء قراره المتخذ قبل شهرين.

هكذا، فإن تسوية الملف تُعد قضية ساخنة، وخصوصاً أن أحد مزارعها يتمثل بتكبد ممثل الدولة في التوقيع، أي عبد المنعم يوسف، قيمة المستحقات، نظراً إلى أن هذا الموظف العام فوت على خزينة البلاد أموالاً من دون موافقة مشرعها. فهل يُطبّق القانون؟

(الأخبار)

تُمثل قضية الضرائب والرسوم المستحقة على شركتي تشغيل الخليوي السابقتين «Libancell» و«FTML»، أولوية على جدول جلسة مجلس الوزراء غداً؛ فعدم تسويتها لمصلحة الخزينة يعني تبخر أموال للشعب اللبناني على نحو مخالف للقانون. لكن في الوقت نفسه، هناك تشعبات كثيرة للمضي قدماً في مطالبته الشركتين بتسديد الأموال. ويتسم هذا الملف بأهمية لافتة، نظراً إلى أنه في نهاية العام الجاري تسقط حقوق الخزينة اللبنانية من تلك المستحقات على الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في عام 2006، طبقاً لقانون الإجراءات الضريبية. وتطلب وزارة المال في عرضها الملف إعادة النظر في مدى جدوى المضي قدماً بتحصيل حقوق الدولة، على اعتبار أنه قد يُخسرهما في نهاية المطاف، غير أنها في الوقت نفسه تطرح إشكالية مدى قانونية الإجراء الذي أعقبت بموجبه الشركتان من الضرائب. وفي التفصيل، كان المدير العام لهيئة «أوجيرو»، عبد المنعم يوسف، قد وقّع مع الشركتين في